

The Impact of Monetary and Fiscal Policy on the Diversification of Non-Oil Exports in Libya: An Econometric Study from 1990 to 2023

Iman Kassem Ilhusadi ^{1*}, Aza Yousef Alhasadi ²

¹ Department of Economics, Faculty of Economics, University of Benghazi - Al-Marj, Benghazi, Libya

² Department of Economics, Faculty of Economics, University of Derna, Derna, Libya

a.alhasadi@uod.edu.ly

أثر السياسة النقدية والمالية في تنويع الصادرات غير نفطية في ليبيا دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2023

د. إيمان قاسم الحصادي ^{1*} ، د. عازة يوسف الحصادي ²

¹ قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي - المرج ، بنغازي ، ليبيا

² قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة درنة ، درنة ، ليبيا

تاريخ النشر: 2025-10-11

تاريخ القبول: 2025-09-29

تاريخ الاستلام: 2025-08-26

الملخص:

تُستخدم السياسة النقدية والمالية لتحقيق أهداف عديدة لعل من أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعتبر تحقيق التنويع الاقتصادي أحد الأهداف الاستراتيجية المهمة لهذه السياسات الاقتصادية ، لذا جاءت هذه الدراسة للتعرف علي السياسات النقدية والمالية في تنويع الصادرات غير النفطية في ليبيا خلال الفترة (1990-2023)، وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي القياسي لقياس العلاقة التوازنية قصيرة وطويلة الأجل بين السياسة النقدية (الائتمان المصرفي، عرض النقود، وسعر الصرف) والسياسة المالية (نسبة الإنفاق الاستثماري غلى إجمالي الاستثمار) وتنويع الصادرات غير النفطية بالاعتماد علي نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وباستخدام برنامج E-Views 12، وقد أظهرت النتائج محدودية فاعلية هذه السياسات في دعم تنويع الصادرات غير النفطية، حيث جاءت علاقة الائتمان المصرفي بتنويع الصادرات غير النفطية سالبة وغير معنوية، وارتبط سعر الصرف بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، بينما كانت علاقة عرض النقود موجبة وغير معنوية، كما اتضح أن الإنفاق الاستثماري كنسبة من إجمالي الإنفاق يرتبط عكسياً وغير معنوي بتنويع الصادرات غير النفطية . خلصت الدراسة انه من أبرز معوقات التنويع في الصادرات غير النفطية هو غياب التنسيق بين أدوات السياسة النقدية والمالية وعدم توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير، وتوصي بضرورة وضع استراتيجية متكاملة تعزز دور المصرف المركزي، وتبني سياسات سعر صرف مرنة، وتوجيه التمويلات والاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية لدعم النمو المستدام.

الكلمات الدالة: تنويع الصادرات غير النفطية، سعر الصرف، عرض النقود، الائتمان المصرفي، الإنفاق الاستثماري.

Abstract

Monetary and fiscal policy are used to achieve many goals, perhaps the most important of which is achieving economic stability. Achieving economic diversification is considered one of the important strategic goals of these economic policies. Therefore, this study aims to identify monetary and fiscal policies in diversifying non-oil exports in Libya during the period (1990-2023). The study relied on the standard analytical approach to measure the short- and long-term equilibrium relationship between monetary policy (bank credit, money supply, and exchange rate) and fiscal policy (the ratio of investment spending to total investment) and diversifying non-oil exports, relying on the autoregressive distributed lag (ARDL) model and using the E-Views 12 program. The results showed the limited effectiveness of these policies in supporting diversification of non-oil exports, as the relationship between bank credit and diversification of non-oil exports was negative and insignificant, and the exchange rate was associated with a statistically significant inverse relationship, while the relationship with money supply was positive and insignificant. It also became clear that investment spending as a percentage of total spending was inversely and insignificantly related to diversification of non-oil exports. The study concluded that one of the most significant obstacles to diversifying non-oil exports is the lack of coordination between monetary and fiscal policy instruments and their failure to direct them toward export-oriented productive sectors. It recommends the development of an integrated strategy that strengthens the role of the central bank, adopts flexible exchange rate policies, and directs financing and investments toward non-oil sectors to support sustainable growth.

Keywords: Diversification of non-oil exports, exchange rate, money supply, bank credit, investment spending.

المقدمة

السياسة الاقتصادية هي جزء من السياسة العامة في الدولة والمقصود بالدولة المؤسسات التي تصدر القوانين وتنفذها، وفي المعايير الهامة للتصرف السياسي وجود السلطة بمعنى القوة في إصدار القوانين والتعليمات الملزمة التطبيق، والسياسة الاقتصادية كجزء في السياسة العامة هي نشاطات الدولة من خلال مؤسساتها التي من شأنها أن تؤثر على نظام الاقتصاد وسيره، وهذه السياسات تتطلب وضع أهداف واضحة وتحديد أدوات لتحقيق تلك الأهداف وتحديد زمن مناسب لاستخدام هذه الأدوات، وهذه السياسات ماهي إلا مجموعة الإجراءات التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية عامة في الدولة، وتوجد مجموعتان رئيسيتان من الأدوات الغير مباشرة التي يمكن للسياسة الاقتصادية استخدامها وهي الأدوات النقدية والأدوات المالية. فالأدوات النقدية كل الأدوات التي يستعملها المصرف المركزي بهدف تنظيم النقود (تزويد الاقتصاد بوسائل الدفع المحلية والأجنبية)، تعتبر من الأدوات الأساسية للتأثير الغير مباشر على وسائل الدفع الأجنبية أو تزويد الاقتصاد بالعملات الأجنبية، أما الأدوات النقدية (تحديد حجم الائتمان وتحديد سعر الصرف) تعتبر أدوات مباشرة، أما الأدوات المالية تتعلق بالإنفاق العام والضرائب، فالنشاط المالي للقطاع العام (الخزانة العامة) يعتبر مؤشراً هاماً للمنشآت فيما يتعلق بتخطيط نفقاتها وإيراداتها، ولأفراد فيما يتعلق بتكوين دخولهم وثرواتهم وانفاقهم، ومن هنا يصبح بإمكان واضع السياسة الاقتصادية أن يؤثر على قرارات الوحدات الاقتصادية، وبالتالي توجيه سير الاقتصاد وتحقيق الأهداف العامة، والتي من أهمها تحقيق النمو مستدام.

ومن متطلبات النمو المستدام لأي دولة هو تحقيق التنويع الاقتصادي وتوسيع قاعدتها الإنتاجية من خلال خلق طاقات تصديرية غير نفطية وتبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي، وخصوصاً بالنسبة للدول ذات الاقتصاد

الرعي والتي تعتمد على النفط كمصدر وحيد في الحصول على إيراداتها الامر الذي يجعلها عرضة للازمات نتيجة ارتباط اقتصادها بأسعار النفط في الأسواق العالمية ، وقد بدأت تلك الدول في البحث عن السبل التي تكفل لها تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الدخل القومي وعلاج الاختلالات الاقتصادية ومن بين تلك السبل هو انتهاز سياسيات التنوع الاقتصادي . وبخصوص الاقتصاد الليبي والذي يعتبر من الاقتصادات الرعية والذي على النفط بشكل رئيسي في تمويل الموازنة الامر الذي ادي الي بروز الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد متمثلة في نموها الاقتصادي المنخفض والمتقلب وضعف القاعدة الإنتاجية كل ذلك نتيجة تركزها في تصدير سلعة واحدة وضعف مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، لذا وجب عليها من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام ان تبحث عن مصادر بديلة للنفط لان هذا المورد قابل للنضوب واسعاره مرتبطة بأسواق النفط العالمية مما يعرض الاقتصاد للصدمات والأزمات. ونظراً لمدي أهمية التنوع الاقتصادي وتأثيره في إحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد الليبي فقد ارتأينا اجراء دراسة تحليلية لمعرفة دور السياسة الاقتصادية في التنوع الاقتصادي من خلال التركيز علي اهم سياساتها والمتمثلة في السياسة النقدية والمالية بأدواتها المهمة (عرض النقود الواسع ، سعر الصرف ، حجم الائتمان المحلي ، الانفاق الاستثماري كنسبة كم أجمالي الاستثمار) والتعرف علي اثر هذه السياسات في تنوع الصادرات غير النفطية .

1. مشكلة الدراسة:

يتسم الاقتصاد الليبي بكونه اقتصاد رعي يعتمد بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية، لذا تبرز الحاجة الملحة إلى تنوع القاعدة الإنتاجية والبحث عن مصادر بديلة للدخل القومي، لتقليل درجة التعرض لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إن الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات أدى إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد الليبي، تمثلت في ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وبالرغم من تعدد الأدوات الاقتصادية المتاحة أمام صانعي القرار في ليبيا، إلا أن محدودية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية أدت إلى ضعف فاعليتهما في تحقيق التنوع الاقتصادي. ومن هنا يمكن طرح المشكلة الرئيسية في التساؤل الاتي:

هل ساهمت تلك السياسات فعلياً في تنوع الصادرات غير النفطية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الاتية:

- ما أثر أدوات السياسة النقدية (الائتمان المصرفي، عرض النقود، سعر الصرف) على تنوع الصادرات غير النفطية في ليبيا خلال الفترة 1990-2023؟
- ما أثر أدوات السياسة المالية (الإنفاق الاستثماري) على تنوع الصادرات غير النفطية خلال نفس الفترة؟

3. فرضيات الدراسة:

- لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين السياسة النقدية ممثلة بالائتمان المصرفي، عرض النقود الواسع، سعر الصرف وتنوع الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1990-2013م.
- لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين السياسة المالية ممثلة بالإنفاق الاستثماري على اجمالي الانفاق وتنوع الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1990-2013م.

4. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير دور السياسة النقدية والمالية في دعم التنوع الاقتصادي من خلال التركيز على الصادرات غير النفطية في ليبيا، وذلك عبر الأهداف التالية:
- تشخيص واقع عرض النقود وسعر الصرف وحجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية والسياسة المالية المتمثلة في الانفاق الاستثماري إل إجمالي الانفاق خلال الفترة 1990-2023.
- تحليل أثر السياسة النقدية على تنوع الصادرات غير النفطية.
- تحليل أثر السياسة المالية – ممثلة في الإنفاق الاستثماري – على تنوع الصادرات غير النفطية.
- اختبار العلاقة التوازنية قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

5. **أهمية الدراسة:** تستمد الدراسة أهميتها من كون التنويع الاقتصادي يمنح الدول المنتجة للنفط إمكانية الاستفادة من المصادر الأخرى في تمويل موازاتها فتنويع الصادرات غير النفطية يعد إليه فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يقلل من اثر تقلبات أسعار النفط ويعزز الاستقرار الاقتصادي للدولة، كما تساعد صناعات القرار في تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي واختيار السياسات الاقتصادية المناسبة التي تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وخلق طاقات تصديرية.

6. الحدود الدراسة:

- الحدود الزمانية والمكانية: تتحدد الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة ما بين (1990-2023)، اما الحدود المكانية فتتمثل في الاقتصاد الليبي.
- الحدود الموضوعية: تتمثل في التعرف على أثر السياسة النقدية ممثلة في حجم الائتمان، عرض النقود الموسع، وسعر الصرف والسياسة المالية ممثلة بالإنفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق علي تنويع الصادرات غير النفطية.

7. **منهجية الدراسة:** لمعالجة مشكلة الدراسة والاجابة على الاسئلة التي تم طرحها تم استخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة، والمنهج التحليلي القياسي لتحليل العلاقة التوازنية الطويلة الاجل بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام برنامج Eviews -10، بالاعتماد على احدى النماذج الديناميكية وهي نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). اما مصادر البيانات فقد تمت الاستعانة بما ورد في الدوريات والمجلات المحكمة من اجل بناء الإطار النظري للدراسة واستقراء ما ورد من نتائج في الدراسات السابقة، كما تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال الاعتماد على البيانات الصادرة من مصلحة الإحصاء والتعداد قسم التجارة الخارجية تقارير مختلفة، بالإضافة الي النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي اعداد متفرقة.

8. **الدراسات السابقة:** سيتم عرض الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت التنويع الاقتصادي وأثره على متغيرات اقتصادية مختلفة والعكس.

الدراسات الاجنبية: دراسة (Ifeakachukwu and Alao (2018 أجريت هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير السياسة النقدية على تنويع الصادرات في نيجيريا خلال الفترة (1962-2014) وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وأظهرت نتائج التحليل الوصفي أن جهود التنويع في نيجيريا يمكن وصفها بالمتوسطة فقط. كما بينت تقديرات الانحدار أن السياسة النقدية لم يكن لها تأثير معنوي في تنويع الصادرات. وخلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية لم تلعب دوراً جوهرياً في تعزيز تنويع الصادرات في نيجيريا، أما دراسة (Ganbarov, et al, (2020 هدفت إلى قياس أثر تنويع الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في أذربيجان ونظرا لاعتماد الاقتصاد الأذربيجاني على النفط بشكل كبير الامر الذي جعل التنويع الاقتصادي امراً ملحاً وهذا بدوره يستلزم تشكيل تقنيات لتقييم فعالية التنويع الصادرات غير النفطية ، وقد قامت الدراسة بتحديد مؤشرات التنويع من خلال الاستعانة بأراء مجموعة من الخبراء، وتم تطوير معامل مركب لقياس مستوى تنويع الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2017-2019) وذلك بالاعتماد على التحليل الهرمي (T. Saaty)، ولتصنيف مستويات التنويع فقد استخدمت منهجية المجموعات الضبابية ، وتم بناء نموذج انحدار غير خطي متعدد العوامل لقياس أثر التنويع على التنمية الاقتصادية. وأظهرت النتائج أن تنويع الصادرات غير النفطية يساهم في صياغة استراتيجية فعالة لتحديث الاقتصاد وتعزيز تنافسيته.

الدراسات العربية التي تناولت التنويع الاقتصادي دراسة **غانم وسلطان (2020)** فقد سلطت الضوء في البحث في العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي وأثره علي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2018-1970) واعتمدت الدراسة علي معامل هيرفندال هيرشمان ومعادلات التكامل المشترك وتوصلت الدراسة الي ان نسبة انتاج النفط الي اجمالي الناتج تؤدي الي زيادة معامل التنويع المركب (انخفاض في التنويع الاقتصادي). وقد تطرقت دراسة **صبر و سعيد (2021)** للتعرف علي اثر تنويع نشاطات القطاعات الاقتصادية علي النمو الاقتصادي في العراق وقد اعتمدت علي المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة الي

نتيجة مفادها ان الاقتصاد العراقي كغيره من الدول الريعية التي يهيمن فيها القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي قد ادي الي ضعف التنوع الاقتصادي في العراق، أما دراسة المطيري، 2022 فركزت على تحليل اثر السياسة المالية في التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2020م، تم الاستعانة بمؤشر هيرفندال هيرشمان كمقياس للتنوع الاقتصادي ومؤشر تركيز الصادرات العالمي، وتوصلت الدراسة الى أن تأثير السياسة المالية كان محدودو جداً وفقاً لمؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 2000-2015، بينما تحسنت درجة المؤشر بشكل ملحوظ بعد تطبيق رؤية المملكة 2030م والتي ركزت على ادوات مختلفة للسياسة المالية منها ترشيد الانفاق التشغيلي وتوجيه الانفاق الاستثماري لتعزيز دور القطاع الخاص، ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتعزيز مصادر الدخل الحكومي من خلال فرض ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية ورسوم الوافدين، أما دراسة الحصادي، 2023 فجاءت لتسليط الضوء على طبيعة العلاقة التوازنية بين التنوع الاقتصادي وبعض العوامل المهمة المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2019)، وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي والقياسي لقياس العلاقة التوازنية قصيرة وطويلة بين كمتغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التنوع الاقتصادي والعوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين التضخم وأسعار النفط حيث ارتفاعها تؤدي ارتفاع مؤشر التنوع الاقتصادي المركب (HHI) والامر الذي يدل على انخفاض التنوع الاقتصادي، اما زيادة الانفتاح الاقتصادي بمقدار 1% يترتب عليه انخفاض مؤشر التنوع المركب بمقدار (0.0015) وهذه النسبة ضعيفة جدا وتشير الي تحقق تنوع نسبي وطفيف جدا. اما اجمالي الاستثمارات الثابتة في الاجل الطويل جاءت اشارتها سالبة وغير معنوية وهذا يعني ضعف تأثير اجمالي الاستثمارات الثابتة في التنوع الاقتصادي في ليبيا، دراسة (Ashour, (2023) اجريت للتعرف على الأثر غير المتماثل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي علي الصادرات السعودية غير النفطية خلال الفترة (1984-2020) الي جانب عدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل الدخل الخارجي، والقدرة الإنتاجية المحلية، والانفتاح التجاري، والواردات، والائتمان الموجه للقطاع الخاص. أظهرت النتائج أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي له أثر غير متماثل، حيث تؤدي الصدمات الإيجابية إلى تراجع الصادرات غير النفطية، بينما كانت الصدمات السلبية غير معنوية. كما تبين أن المتغيرات الأخرى كان لها أثر إيجابي، في حين أن الإنفاق الحكومي أثر سلباً في الأجل الطويل، دراسة سعود والبيرلماني، 2024 ركزت على تحليل وتوضيح دور السياسة المالية في تحقيق التنوع الاقتصادي، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال عرض مفهوم السياسة المالية وأدواتها وكذا مفهوم التنوع الاقتصادي ومؤشراته وصولاً لاستعراض عدة مؤشرات للتنوع منها مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر الصادرات النفطية ونسبتها الى الصادرات الاخرى، والايادات النفطية ونسبتها لإجمالي الإيرادات العامة، واكدت النتائج ضعف دور السياسة المالية في تحقيق التنوع الاقتصادي، أما دراسة البياتي، وجار الله، 2024، تناولت بالدراسة والبحث التنوع الاقتصادي في العراق في ظل اجراءات السياسة المالية وتقلبات اسعار النفط، تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي من خلال دراسة الايرادات العامة والايادات النفطية وغير النفطية وقياس التنوع فيها من خلال مؤشرات التنوع الاقتصادي، خلصت الدراسة الى أن ارتفاع المساهمة النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي، مع تراجع مساهمات القطاعات الاخرى في تكوين هذا الناتج وانخفاض التنوع الاقتصادي للقطاعات رغم توفر الامكانيات المادية والبشرية في العراق التي تؤهله حسب رأي الباحثان لان يكون اكثر البلدان تنوعاً في الاقتصاد.

من خلال عرض الدراسات السابقة نجد انها تنوعت في قياس التنوع واثره تارة كمتغير تابع واخرى كمتغير مستقل، بعض الدراسات ركزت على التنوع الاقتصادي كمتغير مستقل يؤثر في النمو الاقتصادي، ودراسات اخرى تناولت التنوع الاقتصادي كمتغير تابع للسياسة المالية والنقدية وادواتها المختلفة، كما ان هناك تباين في منهجية الدراسة فبعضها استخدم منهج تحليلي وصفي فأتبع تحليل البيانات كمؤشرات للتنوع أو استخدم مؤشر هيرشمان الاقتصادي، ودراسات استخدمت نفس المنهج التحليلي الوصفي بالإضافة الى المنهج القياسي، وبينت الدراسات بشكل عام مدي ضعف التنوع الاقتصادي، وقد اختلفت كل الدراسات السابقة عن دراستنا

الحالية انه في دراستنا الحالية نبحث عن طبيعة العلاقة التوازنية بين السياسة النقدية والمالية على تنوع الصادات الغير نفطية، وكذلك كان هناك توافق مع دراسة واحدة في استخدام المنهجية في قياس علاقة التكامل المشترك طويل وقصير الاجل بين المتغيرات والذي تم قياسه باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

9. عرض تطور متغيرات الدراسة:

في هذا الجانب سيتم تشخيص واقع متغيرات الدراسة وتحليلها خلال الفترة 1990-2023 وذلك من خلال تسليط الضوء على اهم أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في عرض النقود وسعر الصرف وحجم الائتمان المحلي، واهم ادوات السياسة المالية متمثلة في الانفاق الاستثماري خلال فترة الدراسة.

1.9. تطور عرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي:

الجدول التالي يوضح تتبع تطور عرض النقود وسعر الصرف خلال فترة الدراسة.

الجدول (1) تطور عرض النقود وسعر الصرف خلال الفترة (1990-2023)

EXC	M2	YEAR	EXC	M2	YEAR
1.23	26982.1	2007	0.28	6155.3	1990
1.26	39744.5	2008	0.29	6035.7	1991
1.24	44161.3	2009	0.30	6913.2	1992
1.26	41321.2	2010	0.32	7268.0	1993
1.26	57940.9	2011	0.36	8093.4	1994
1.26	63731.5	2012	0.35	8942.7	1995
1.26	69005.9	2013	0.37	9569.0	1996
1.33	69404.7	2014	0.39	9948.3	1997
1.40	78606.3	2015	0.45	10358.1	1998
1.44	96320.9	2016	0.46	9763.9	1999
1.36	111338.7	2017	0.55	9616.1	2000
1.40	110720.5	2018	0.65	10242.3	2001
1.40	108496.7	2019	1.22	10939.5	2002
1.33	125543.0	2020	1.31	11558.1	2003
4.60	100618.3	2021	1.25	13135.5	2004
4.81	110338.9	2022	1.36	17096.3	2005
4.70	13135.5	2023	1.29	19655.9	2006

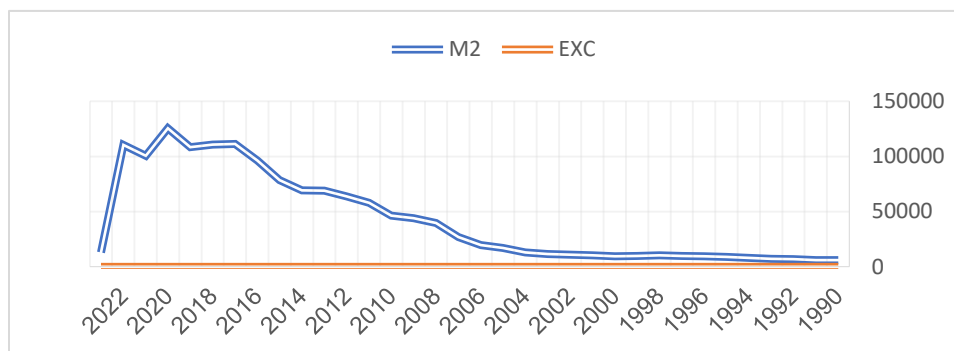
المصدر: اعداد متفرقة من النشرة الاقتصادية - مصرف ليبيا المركزي.

الجدول (1) يوضح تطور عرض النقود الواسع وسعر الصرف خلال فترة الدراسة 1990-2023، الاقتصاد الليبي ارتبط بقطاع واحد وهو قطاع الطاقة، يعتمد على سلعة واحدة توفر الجزء الاعظم من الايرادات للخزانة العامة وتمثل الصادرات النفطية اكثر من 95% من أجمالي الصادرات، وهذا انعكس على السياسة النقدية حيث نلاحظ أن توسع السياسة النقدية كان مرتبطاً بانتعاش أسعار النفط، فالمصرف المركزي من خلال سياسته النقدية يتحكم في الكتلة النقدية من خلال استخدام الأدوات التقليدية والغير تقليدية للتأثير في حجم الائتمان وعرض النقود، ويلاحظ من الجدول وخلال الفترة (1990-1997) زيادة تدريجية في عرض النقود، ثم انخفض خلال السنوات 1998-1999م على التوالي، ثم سجل ارتفاع متصاعداً خلال الفترة 2000-2017، واستمر عرض النقود في التزايد بشكل كبير جداً ليبلغ ما قيمته 125.5 مليار دينار في نهاية عام 2020م ولعل احد الاسباب منحه القروض الاسلامية، وهذا التصاعد في عرض النقود يدل على القصور في السياسة النقدية لان اي ارتفاع في عرض النقود ينعكس في الارتفاع من المستوى العام للأسعار، مما يؤثر سلباً في قيمة العملة المحلية، اما في العام 2010 سجل انخفاض ليصل الى 41.3 مليار وذلك نتيجة للارزعة

التي مرت بها ليبيا ابان الثورة، الفترة 2021-2023 سجلت انخفاضاً في عرض النقود ليصل في أدنى قيمة له والتي بلغت 13.1 مليار.

اما سعر الصرف فتمثل الصادرات مصدر مهم للعملة الاجنبية، وسعر يُعرف بانه عدد الوحدات من العملة المحلية التي تلزم للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الطاهر، 2009، ص:10). والمصرف المركزي كأعلى سلطة نقدية يتحكم في سعر الصرف حيث تم استخدامه كأداة لتحقيق اهداف اقتصادية، محددة، نلاحظ من الجدول السابق ان سعر الصرف خلال الفترة 1990-2001 تراوحت اسعار الصرف بين 0.18-0.65 تتميز هذه الفترة باستقرار سعر الصرف نتيجة للسياسة الصارمة التي أتبعها المصرف المركزي تحقيقاً لأهداف محددة يأتي في مقدمتها ترشيد استخدام النقد الأجنبي، رفع قيمة الدينار الليبي في مواجهة العملات الأجنبية في السوق الموازية، دعم القوة الشرائية للدينار الليبي، أما الفترة 2002-2020م نلاحظ أن سعر الصرف تغير متأثراً بعوامل اقتصادية وسياسية متعددة ، خلال السنوات 2001-2003 اتبع المصرف المركزي سياسة في إتجاه تخفيض قيمة الدينار الليبي وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50%، تلاه تخفيض اخر في عام 2003 بنسبة 15%، هذه الفترة حتى قبل 2011 كان سعر الصرف يعكس استقراراً نسبياً (سعر الصرف ثابت أو شبه ثابت) ناتج عن سياسات مصرف ليبيا المركزي والحكومة لتحقيق اهداف محددة وللسيطرة على السوق الموازي، الفترة 2011-2020 تراوح سعر الصرف بين 1.26-1.33، شاهد الاقتصاد الليبي تحديات عديدة لعل أهمها توسع تدريجي في السوق الموازي وأزمة السيولة والتضخم المالي وهروب العملة خارج الجهاز المصرفي، اما خلال العامين كانت السياسة النقدية المتبعة 2018-2019 فرض المصرف المركزي رسم على مبيعات النقد الأجنبي بلغ 183.0% و 163.0% على التوالي للأغراض التجارية والشخصية وذلك لتحقيق جملة من الأهداف أهمها تقليل فجوة سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، التخفيف من حدة مشكلة السيولة المحلية بالدينار الليبي، تخفيض حجم الكتلة النقدية (عرض النقود)، تخفيض معدلات التضخم، الفترة 2020-2023 وأتبع المصرف المركزي سياسة تخفيض قيمة الدينار الليبي بنسبة 70% اي ارتفاع سعر صرف الدولار والعملات الاجنبية واستمر التذبذب في سعر الصرف في السوق الموازي، والشكل (1) التالي يوضح عرض النقود وسعر الصرف خلال فترة الدراسة.

الشكل (1) تطور عرض النقود وسعر الصرف خلال الفترة (1990-2023)



2.9. تطور الائتمان في الاقتصاد الليبي:

يبين الجدول التالي حجم الائتمان المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 1990-2023 كذلك مع بيان معدلات نمو الائتمان المحلي خلال فترة الدراسة.

جدول (2) تطور الائتمان المصرفي خلال الفترة (1990-2023)

BCR	BC	YEAR	BCR	BC	YEAR
15.91	8191.3	2007	25.04	3053.3	1990
28.73	10544.9	2008	3.24	3152.3	1991
12.02	11812.7	2009	7.61	3392.2	1992
10.43	13044.6	2010	9.37	3710.2	1993

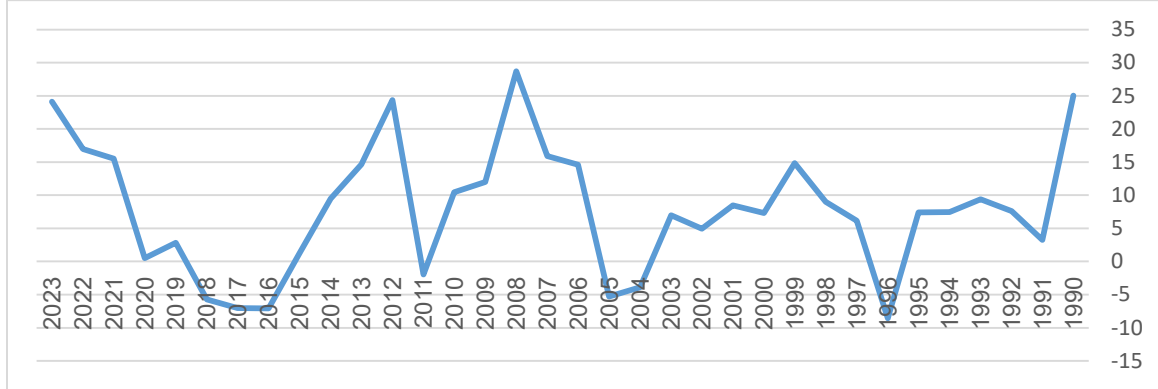
1994	3986.1	7.44	2011	12786.6	-1.98
1995	4281.5	7.41	2012	15899.5	24.35
1996	3915.0	-8.56	2013	18232.3	14.67
1997	4155.9	6.15	2014	19960.0	9.47
1998	4530.2	9.00	2015	20212.8	1.27
1999	5203.6	14.86	2016	18770.3	-7.09
2000	5584.0	7.31	2017	17446.6	-7.05
2001	6057.6	8.48	2018	16448.3	-5.72
2002	6357.8	4.96	2019	16912.7	2.82
2003	6775.1	6.96	2020	16996.9	0.49
2004	6510.3	-3.91	2021	19637.2	15.53
2005	6166.6	-5.28	2022	22971.0	16.98
2006	7067.2	14.60	2023	28510.4	24.11

المصدر : اعداد متفرقة من النشرة الاقتصادية - مصرف ليبيا المركزي .

يوضح جدول السابق التغيرات السنوية في اجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية خلال الفترة من عام 1990 الى نهاية عام 2023 ويلاحظ ان هناك تفاوتاً في معدلات النمو من سنة لأخرى ، وهذا نتيجة تأثر الائتمان المصرفي بعوامل اقتصادية ومالية مختلفة.

في سنة 1990 قدر حجم الائتمان الممنوح بنحو 3053.3 مليون دينار وواصلت الزيادة بشكل تدريجي حتى بلغت 5584.0 مليون دينار خلال سنة 2000 وهذا راجع إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً نسبياً مما انعكس علي توسع نشاط المصارف وزيادة الطلب على التمويل مقارنة بالفترة السابقة. ولكن هذا النمو لم يكن ثابتاً فقد لوحظ تذبذب في معدلات النمو حيث تراجع حجم الائتمان في 2004 بنسبة سالبة وصلت الى -3.91% واستمر الانخفاض في 2005 بنسبه - 5.28 % وهو ما يمكن تفسيره بوجود بعض العراقيل الاقتصادية او التغيرات في السياسة النقدية التي أثرت على قدره المصارف على منح التمويل . ثم عاود الائتمان للنمو بشكل ملحوظ في بعض السنوات مثل 2006 و 2008 حيث ارتفعت معدلات النمو الى اكثر من 10% ووصل اجمال الائتمان الى 13044.6 مليون دينار في سنة 2010 ، لكن بعد سنة خاصه بعد الأحداث السياسية التي مرت بها ليبيا الامر الذي انعكس على القطاع المصرفي ، وبدأت معدلات النمو تتراجع بشكل ملحوظ فسجلت سنة 2011 نمواً سالباً -1.98 % رغم ان اجمالي حجم الائتمان ظل مرتفع نسبياً. واستمر هذا التذبذب خلال السنوات اللاحقة ففي سنة 2012 سجل نمو قدر بنحو 24.5% لكن سرعان ما عادت معدلات النمو للتراجع مجدداً وسجلت سنوات 2016 الى 2018 نمواً سالباً علي التوالي وذلك لعدم الاستقرار الأمني السائد في الدولة والانهيار الاقتصادي ونقص العملة المحلية في المصرف المركزي والانخفاض الحاد الذي طرا على اسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية. أما في عام 2019 فقد حقق معدل نمو بسيط مقارنة بالعام السابق وقدر معدل نموه بنحو 2.82 وهو ما قد يُعزى إلى استقرار نسبي في السياسة النقدية، اما في عام 2020 فقد شهد الاقتصاد ظروف اقتصادية متأثراً بجائحة كورونا مما خلف حالة ركود مصرفي و كان النمو شبه متوقف عند 0.50% فقط ، اما عام 2021 تعافي في منح التمويل فقد شهد قفزه ملحوظة في حجم التسهيل الائتماني حيث بلغ معدل النمو 15.53% واستمر هذا النمو فقد وصل في 2022 الى 16.98%، حيث كان حجم التسهيلات في هذه السنة 22.9 مليار دينار، كما شهد عام 2023 اعلى معدل نمو خلال فتره حيث بلغ 24.11%. والشكل التالي يوضح تطور معدل النمو في منح الائتمان المصرفي ، والشكل (2) التالي يوضح معدل نمو الائتمان خلال فترة الدراسة.

الشكل (2) يوضح معدل نمو حجم الائتمان خلال الفترة 1990-2023



3.9. تطور الانفاق الاستثماري في الاقتصاد الليبي:

يبين الجدول التالي تطور حجم الانفاق الاستثماري وكذلك حجم الانفاق الاستثماري الي اجمالي الانفاق في ليبيا خلال الفترة 1990-2023.

جدول (3) تطور الانفاق الاستثماري ونسبته الى اجمالي الانفاق خلال الفترة (1990-2023)

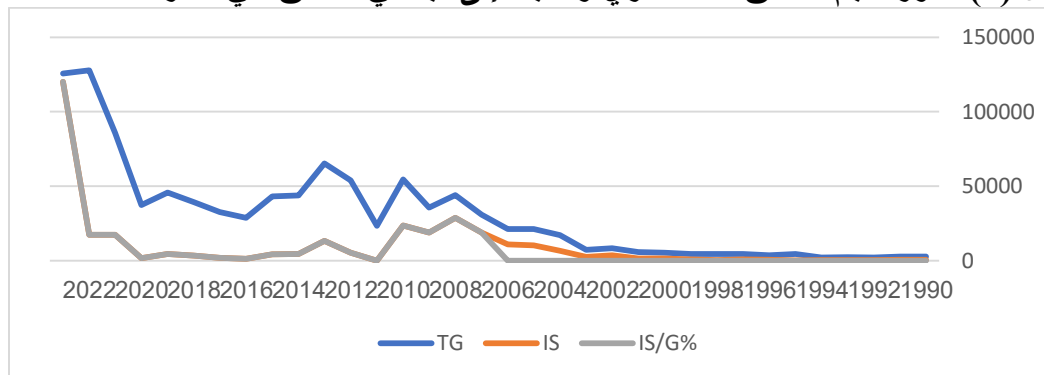
YEAR	IS	%IS/G	YEAR	IS	%IS/G
1990	702.0	25.5	2007	18993.0	61.5
1991	723.3	25.7	2008	28903.0	65.5
1992	396.3	17.7	2009	18983.9	53.2
1993	405.2	16.8	2010	23729.4	43.5
1994	507.3	22.9	2011	0	0
1995	318.9	6.9	2012	5500.0	10.2
1996	660.9	17.8	2013	13276.5	20.3
1997	847.1	18.3	2014	4482.4	10.2
1998	485.2	10.9	2015	4411.9	10.2
1999	794.1	18.5	2016	1398.3	4.8
2000	1541.0	29.4	2017	1887.7	5.8
2001	1539.0	27.3	2018	3390.4	8.6
2002	3701.7	43.6	2019	4637.5	10.1
2003	2530.0	36.8	2020	1801.0	4.8
2004	6718.0	38.9	2021	17390.2	20.2
2005	10273.0	48.1	2022	17464.7	13.6
2006	11039.0	51.6	2023	119990.0	9.5

المصدر : اعداد متفرقة من النشرة الاقتصادية – مصرف ليبيا المركزي .

ارتبط الانفاق الاستثماري في ليبيا بالإيرادات النفطية والتي تتأثر بالتقلبات العالمية وعدم الاستقرار الناتج عن الصدمات النفطية والمالية ، يلاحظ من الجدول (3) ان الانفاق الاستثماري بلغ 702.0 مليون دينار عام 1990 ثم ارتفع ارتفاع طفيف عام 1991 ليبلغ 723.3 مليون دينار وهذا يُفسر لزيادة أسعار النفط هذه الفترة حيث تعرضت أسعار النفط لصدمة ناتجة عن حرب الخليج عام 1990م، مما أدت الى هذا الارتفاع في اسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية ومن ثم انعكس في زيادة الانفاق الاستثماري في ليبيا، اما نسبته الى اجمالي الانفاق الاستثماري فكانت ثابتة، اما خلال الفترة 1992-1999 فسجل الانفاق الاستثماري ونسبته الى اجمالي الانفاق تذبذب بين الارتفاع والانخفاض وهذا التذبذب ارتبط بعدم استقرار اسعار النفط العالمية بسبب تعرض الاقتصاد العالمي للازمة العالمية الاسيوية (دول جنوب شرق اسيا) عام 1997م وكذلك زيادة المعروض

النفطي من قبل روسيا والسعودية بالإضافة الى انخفاض في استهلاك الطاقة وتباطؤ في النمو الاقتصادي ومن ثم انخفاض الطلب على النفط مما انعكس على انخفاض اسعاره، ونتيجة لارتباط الاقتصاد الليبي بالاقتصاد العالمي واسعار النفط انعكس على الانخفاض في الانفاق الاستثماري الذي يرتبط ارتباط وثيق بالإيرادات النفطية، أما الفترة 2000-2010 شهدت زيادة في الانفاق الاستثماري ونسبته الى الانفاق الاجمالي بسبب التعافي للاقتصاد العالمي وزيادة الطلب على النفط مما أدى الى الارتفاع التدريجي في اسعار النفط، وسجلت أعلى نسبة للإنفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق العام خلال الفترة 2007-2008م فكان النسب على التوالي 61.5، 61.5، وهذه الزيادة مرتبطة بارتفاع سلة اوبك لأسعار النفط اللافت خلال العامين المذكورين (تقرير منظمة الاوبك الشهري عن سوق النفط، 2014: 120)، اما الفترة 2011-2023 تأثرت بالعديد من الاوضاع محلياً وعالمياً، في العام 2011 فترة الثورة في ليبيا سجل الانفاق الاستثماري صفر بسبب تردي الاوضاع الامنية والسياسية وسيادة عدم توفر بيئة ملائمة للاستثمار في الدولة، سجل الانفاق الاستثماري في العامين 2012-2013 زيادة طفيفة على التوالي حيث بلغنا 5500.0 مليون دينار، 13276.5، اما نسبتهما الى اجمالي الانفاق العام فكانت على التوالي 10.2، 20.3، ويلاحظ من الجدول ثبات قيمته خلال الفترة 2014-2015م، ثم سجل انخفاضاً متتالياً خلال 2016-2017م، ثم رجع للتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت الفترة 2014-2020م تدهور اسعار اسواق النفط العالمية، حيث بدأت اسعار النفط بالانهيار خلال منتصف 2014م وهو اكبر انخفاض تشهده الاسعار بعد (2008) والذي استمر حتى 2016م (www.opec.org:2016) نتيجة لعدة عوامل منها زيادة المعروض النفطي من قبل السعودية والعراق وزيادة انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية، سجل عام 2019 ارتفاعاً طفيفاً ثم انخفاض عام 2020 بسبب ازمة كورونا، أما العام 2021 سجل ارتفاع ثم رجع الى الانخفاض خلال السنتين التاليتين 2022-2023، والشكل (3) التالي يوضح تطور حجم الانفاق الاستثماري في ليبيا خلال فترة الدراسة .

الشكل (3) تطور حجم الانفاق الاستثماري ونسبته الى اجمالي الانفاق في الفترة 1990-2023



4.9. تطور الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الليبي:

من الجدول التالي سوف نستعرض تطور اجمالي الصادرات غير النفطية بالإضافة الى اجمالي الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات والذي يعكس مستويات التنويع في الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1990-2023 .

جدول (4) الصادرات الغير نفطية خلال الفترة 1990-2023

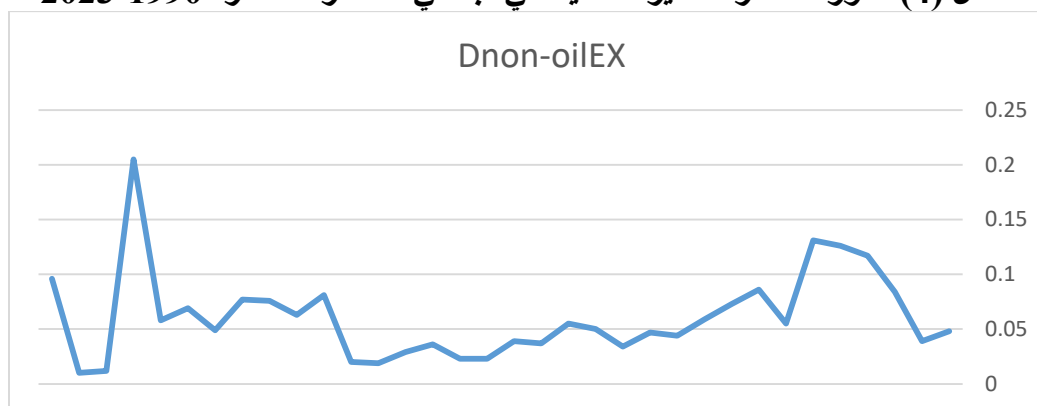
Non-Oil Ex/Ex%	Non-Oil Ex	Year	Non-Oil Ex/Ex%	Non-Oil Ex	Year
2.3%	1473.0	2007	4.8%	180	1990
2.3%	1784.0	2008	3.9%	125.5	1991
3.6%	1693.0	2009	8.4%	255.5	1992
2.9%	1808.0	2010	11.7%	291	1993

1.9%	456.0	2011	12.6%	392.9	1994
2.0%	1538.0	2012	13.1%	422.2	1995
8.1%	1997.5	2013	5.6%	200.2	1996
6.3%	1559.6	2014	8.6%	297.8	1997
7.6%	1143.7	2015	7.3%	173.4	1998
7.7%	726.0	2016	5.9%	218.3	1999
4.9%	1311.0	2017	4.4%	230	2000
6.9%	2849.1	2018	4.7%	256.0	2001
5.8%	2250.8	2019	3.4%	353.0	2002
20.5%	2565.9	2020	5.08%	753.0	2003
1.2%	1794.6	2021	5.5%	1150.0	2004
1.0%	1942.1	2022	3.7%	1180.0	2005
9.6%	17113.4	2023	3.9%	1446.0	2006

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، قسم التجارة الخارجية ، تقارير متفرقة.

الجدول السابق يوضح تذبذباً ملحوظاً في إجمالي الصادرات غير النفطية في ليبيا خلال فترة الدراسة ، سواء من حيث القيمة الاجمالية أو نسبتها إلى إجمالي الصادرات ، حيث انه خلال الفترة الممتدة من 1990 الي 1995 كان هناك تطور بسيط نسبياً في معدل نمو الصادرات غير النفطية الي إجمالي الصادرات حيث ارتفعت من 4.8% الي 13.1 % وهذا يدل علي وجود بعض الجهود المبذولة لتنويع الصادرات، اما الفترة من 1996 الي 2005 عكست هذه الفترة حالة التذبذب بين الارتفاع والانخفاض وفي ظل هذا التذبذب بقيت النسبة من إجمالي الصادرات منخفضة في معظم السنوات (بين 3-6%)، وهو ما يوضح استمرار سيطرة القطاع النفطي على هيكل التجارة الخارجية ، اما الفترة المحصورة بين 2006-2010 فإن نسبة الصادرات غير النفطية الي إجمالي الصادرات لم تتجاوز 4% وهذا يدل علي ان أي الزيادة لم تكن نتيجة تبني أي استراتيجيات خاصة بتنويع القاعدة الإنتاجية وخلق طاقات تصديرية لتنويع الاقتصاد بل كانت مجرد نمو في النشاط التجاري والاستهلاكي، اما الفترة من 2011 الي 2016 نتيجة الي الاحداث التي شهدتها البلاد من إضرابات سياسية حالت دون تحقيق أي نمو ولو بسيط في هيكل الصادرات غير النفطية حيث انخفضت الصادرات الي 1.9% ووصلت الي 7.7 % خلال عام 2016 وهذا دليل الي ضعف مستويات التنويع نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية غير النفطية في ظل عدم الاستقرار السياسي، اما الفترة من 2017 الي 2019 شهدت تحسن نسبي مقارنة بالسنوات السابقة ، وفي سنة 2020 فقد تعرض العالم لازمة كورونا وقد تأثر الاقتصاد الليبي مثل بقية اقتصادات العالم إضافة الي الاضرابات الأمنية لذا تعد سنة استثنائية ، ورغم ذلك سجلت الصادرات غير النفطية اعلي نسبة طول الفترة المدروسة، وفي الفترة 2021-2022 تراجعت النسبة بشكل حاد (1 % ، 1.2 %) هذا ما يؤكد استمرار هيمنة قطاع بشكل شبه المطلق على الصادرات ، اما عام 2023 قفزت الصادرات غير النفطية بمعدلات نمو بلغت 9.6% من إجمالي الصادرات، حيث تعتبر فترة استثنائية نتيجة وجود تطور غير مسبوق قد يرتبط بتحسن في بعض القطاعات الإنتاجية أو إعادة هيكلة في السياسات التجارية، والشكل (4) التالي يوضح تطور الصادرات غير النفطية الي إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة.

الشكل (4) تطور الصادرات غير النفطية الي اجمالي الصادرات الفترة 1990-2023



10. الجانب القياسي والتحليلي للدراسة:

قبل البدء في اجراء الجانب القياسي لابد من عرض متغيرات الدراسة:

1.10. عرض متغيرات الدراسة:

لتوضيح طبيعة العلاقة بين المتغيرات وتفسير اثر السياسة النقدية والمالية علي تنويع الصادرات غير النفطية في ليبيا خلال الفترة (1990-2023) فقد تم الاعتماد علي نموذج مكون من المتغير التابع المتمثل في تنويع الصادرات غير النفطية والمتحصل عليه من خلال قسمة الصادرات غير النفطية علي اجمالي الصادرات والمتغيرات المستقلة ممثلة في عرض النقود الواسع ، اجمالي حجم الائتمان المحلي ، سعر الصرف والذي يُعبر عن السياسة النقدية ، اما السياسة المالية والمعبر عنها من خلال اجمالي الانفاق الاستثماري الي اجمالي الانفاق .

وعليه تم صياغة متغيرات الدراسة بالشكل الرياضي التالي :

$$DNON_OILEX = \alpha + \beta_1 BC + \beta_2 EXC + \beta_3 M2 + \beta_4 IS/G + \epsilon T$$

حيث أن:

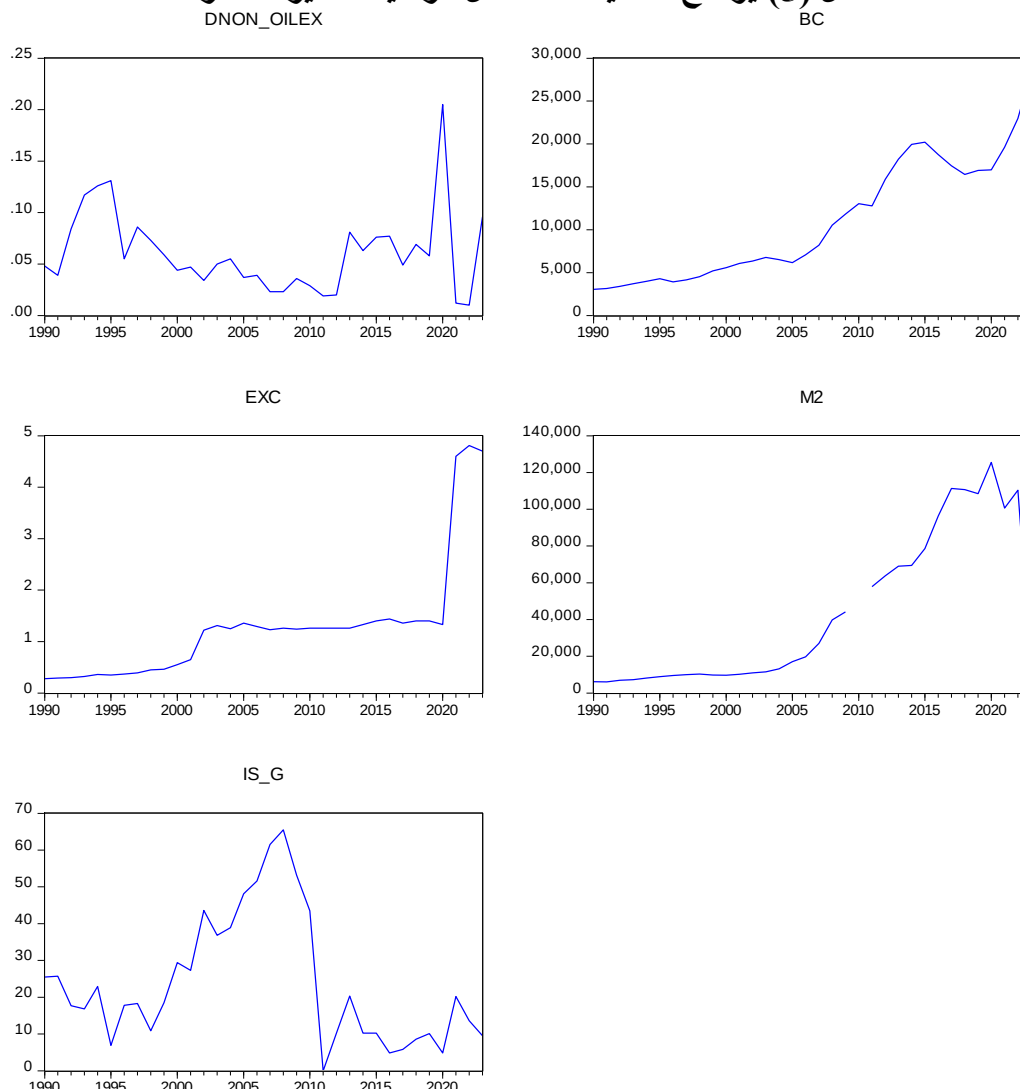
DNON_OILEX: تنويع الصادرات غير النفطية على اجمالي الصادرات ، **BC**: حجم الائتمان المحلي ، **EXC**: سعر الصرف الرسمي، **M2**: عرض النقود الواسع ، **IS/G**: اجمالي الانفاق الاستثماري الي اجمالي الانفاق ، **α** : تمثل الحد الثابت **b1, b2, b3, b4**: تمثل معاملات النموذج ، **ϵt** : حد الخطأ.

و من اجل التحليل القياسي لأثر السياسة النقدية والمالية على التنويع الاقتصادي لابد من اجراء الاتي :

11. اختبار استقراريه المتغيرات:

أولاً لابد من التعرف على خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وباستخدام برنامج E-Views10 تم رسم السلاسل الزمنية للمتغيرات بيانيا للتأكد من سكون البيانات، ومن الشكل يتضح ان متغيرات الدراسة غير مستقرة لأنها تعاني من اتجاه عام.

الشكل (5) يوضح منحنيات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر : من مخرجات E-Views10

اختبار جذر الوحدة (UNIT ROOT TEST) : وللتأكد من سكون السلاسل واستقرارها لابد من اجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعرفة هل المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة أي تحتوي علي جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل ، وبعد اجراء اختبار جذر الوحدة (unit root test) تبين ان المتغيرات غير مستقرة في المستوي وبعد اخذ الفرق الأول للسلاسل الاصلية تبين انها مستقرة عند مستوي 5% أي انها متكاملة من الدرجة الاولى (1) I سواء بقاطع فقط او قاطع واتجاه عام او كليهما .

الجدول (5) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة بعد اخذ الفرق الأول

المتغيرات		ADF الفرق الأول
DNON_OILEX	Constant	-4.500147 (0.0012)
	Constant, Linear Trend	-4.463289 (0.0008)

None	-4.625474 (0.0000)	
Constant	-4.506513 (0.0075)	BC
Constant, Linear Trend	-6.121924 (0.0000)	
None	-5.437185 (0.0001)	
Constant	-5.510164 (0.0001)	EXC
Constant, Linear Trend	-5.733664 (0.0003)	
None	-5.302034 (0.0000)	
Constant	-6.975737 (0.0000)	M2
Constant, Linear Trend	-4.425593 (0.0023)	
None	-6.653437 (0.0000)	
Constant	-6.070019 (0.0000)	IS/G
Constant, Linear Trend	-5.991252 (0.0001)	
None	-6.157454 (0.0000)	

المصدر : من اعداد الباحثات بالاعتماد علي مخرجات E-Views10 ، تجميع البيانات اعداد متفرقة من النشرة الاقتصادية ، مصرف ليبيا المركزي.

1.11. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للقفزات الزمنية الموزعة (ARDL) : بعد اجراء اختبار جذر الوحدة والتأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفرق الأول، سنقوم الان بتطبيق منهجية ARDL لان

هذه المنهجية تعد الأنسب في حالة تقدير التكامل المشترك في العينات الصغيرة، وهي تتناسب مع حجم العينة المستخدمة في الدراسة .

الجدول (6) يوضح نتائج تقدير نموذج (ARDL) للمؤشرات الإحصائية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DNON_OILEX(-1)	0.036827	0.190124	0.193698	0.8497
DNON_OILEX(-2)	0.413265	0.178467	2.315640	0.0391
DNON_OILEX(-3)	-0.645322	0.184791	-3.492166	0.0044
BC	-6.68E-06	9.39E-06	-0.710856	0.4908
BC(-1)	1.97E-05	1.33E-05	1.476176	0.1657
BC(-2)	-3.70E-05	1.77E-05	-2.098254	0.0577
BC(-3)	2.38E-05	1.38E-05	1.732056	0.1089
EXC	-0.037642	0.009473	-3.973733	0.0018
M2	-7.98E-07	5.78E-07	-1.379688	0.1928
M2(-1)	1.08E-06	1.02E-06	1.064962	0.3079
M2(-2)	-5.41E-06	1.53E-06	-3.533665	0.0041
M2(-3)	6.11E-06	9.30E-07	6.568179	0.0000
IS_G	-0.002057	0.000592	-3.471144	0.0046
IS_G(-1)	0.001803	0.000660	2.732024	0.0182
C	0.121329	0.040926	2.964605	0.0118
R-squared	0.915039	Mean dependent var	0.064815	
Adjusted R-squared	0.815918	S.D. dependent var	0.042193	
S.E. of regression	0.018103	Akaike info criterion	-4.885324	
Sum squared resid	0.003933	Schwarz criterion	-4.165415	
Log likelihood	80.95188	Hannan-Quinn criter.	-4.671257	
F-statistic	9.231503	Durbin-Watson stat	2.021779	
Prob(F-statistic)	0.000221			

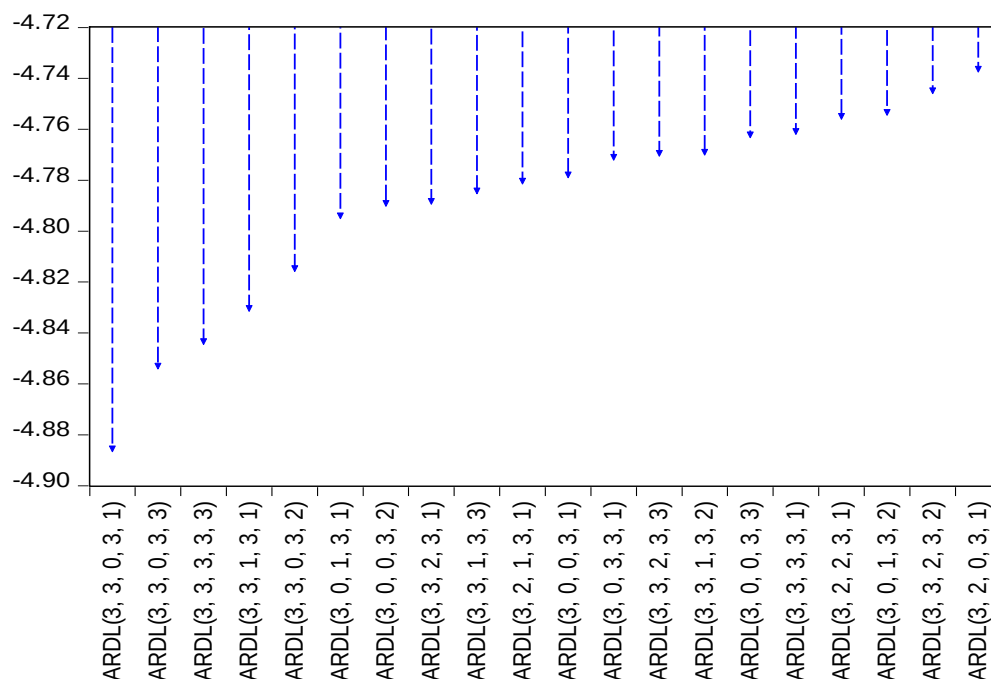
المصدر : من مخرجات E-Views10

نلاحظ من الجدول أعلاه ان القدرة التفسيرية لمعامل التحديد ($R^2 = 0.915039$) وبلغت قيمة Adjusted R-squared (0.815918) ، أي ان المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر والمتمثلة في (حجم الائتمان المحلي ، عرض النقود الواسع ، سعر الصرف الرسمي ، اجمالي الانفاق الاستثماري الي اجمالي الانفاق) تفسر 91% من التغيرات في المتغير التابع (تنويع الصادرات غير النفطية) ، والباقي 9% يدخل ضمن هامش الخطأ، أي ان النموذج له قدرة تفسيرية قوية والذي يبين اثر المتغيرات المستقلة في تحديد وتفسير المتغيرات الحاصلة في تنويع الصادرات غير النفطية، كذلك يتضح ان النموذج معنوي حيث بلغت قيمة F المحسوبة (9.231503) والقيمة الاحتمالية (Prob=0.000221) ، كما بينت نتائج الجدول ان قيمة

Durbin-Watson بلغت (2.021779) وهي تحقق ($2 < DW < 4$) وكذلك قيمة اختبار " دربين واتسون " اكبر من قيمة R^2 وهذا يدل علي ان النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي بين البواقي . كذلك من خلال منهجية (ARDL) تم تحديد عدد فترات الابطاء المثلي وهي (3,3,0,3,1) وذلك حسب معيار Akaike info criterion والشكل التالي يوضح عدد فترات الابطاء المثلي للنموذج .

الشكل (6) يوضح عدد فترات الابطاء المثلي للنموذج

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر : من مخرجات E-Views10

2.11. نتائج اختبار الحدود (Bounds test) :

جدول (7) يوضح نتائج اختبار الحدود (Bounds test)

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.09	2.2	10%	14.60071	F-statistic
3.49	2.56	5%	4	K
3.87	2.88	2.5%		
4.37	3.29	1%		

المصدر : من مخرجات E-Views10

يتضح من الجدول أعلاه ان قيمة F المحسوبة والبالغة (14.60071) وهي اعلي من أي قيمة جدولية عند مختلف الاحتمالات (1%، 2.5%، 5%، 10%)، وعالية سيتم رفض فريضة العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وقبول الفريضة البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المستقلة الي المتغير التابع.

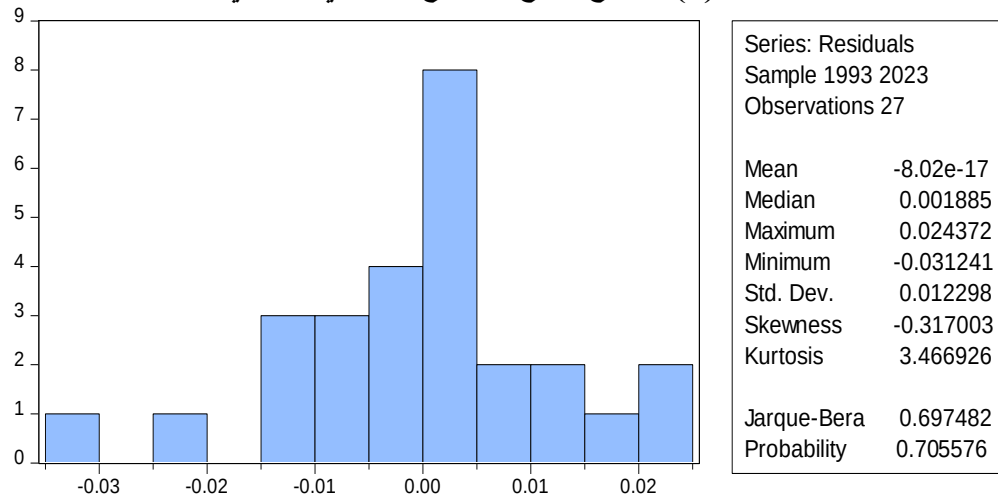
3.11. نتائج اختبارات صلاحية النموذج (Diagnostics Test):

من أجل اختبار صلاحية النموذج المقدر والتأكد من خلوه من أي مشكال قياسية وجودته وذلك تجنباً للتفسير الخاطئ للنتائج، سيتم فحصه من خلال الاختبارات التشخيصية التالية:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test)

اختبار Jarque Bera Test يتبين من الشكل (7) ان قيمة الاحتمالية ل Jarque Bera بلغت (0.705) وهي أكبر من (0.05) وهذا يدل على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وانه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي.

الشكل (7) يوضح نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : من مخرجات E-Views10

2- من الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي هو Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، وقد أظهرت نتيجة الاختبار ان القيمة الاحتمالية LM test قد بلغت (0.99) وهي اكبر من (0.05) كما هي موضحة في الجدول (8) التالي وهذا يعني ان بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي.

جدول (8) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

0.9983	Prob. F(3,9)	0.011169	F-statistic
0.9918	Prob. Chi-Square(3)	0.100148	Obs*R-squared

المصدر: من مخرجات E-Views10

3 - اختبار عدم ثبات (تجانس) التباين Heteroskedasticity: تم فحص اختبار عدم تجانس التباين من خلال اجراء Test: ARCH وأظهرت نتيجة الاختبار ان القيمة الاحتمالية لاختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوي 5%، مما يدل علي خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين بين الأخطاء ، لان المؤشرات الإحصائية كانت غير معنوية كما هو موضح في جدول (9) .

جدول (9) يوضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين بين البواقي

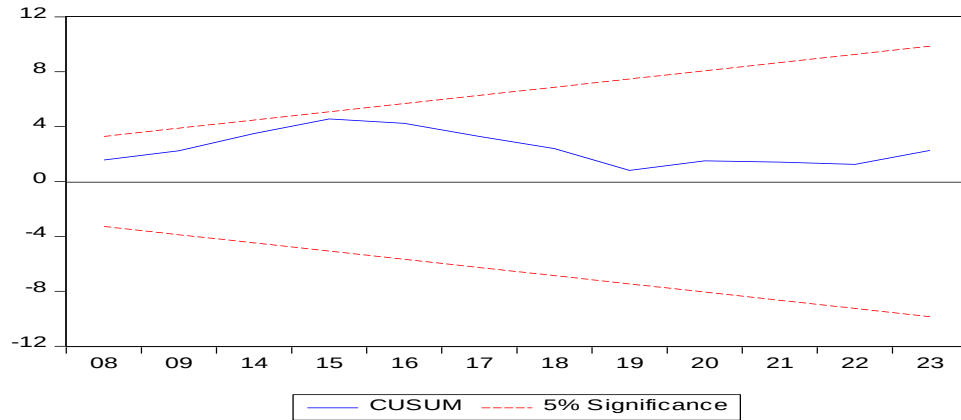
0.9972	Prob. F (1,23)	1.25E-05	F-statistic
0.9971	Prob. Chi-Square (1)	1.36E-05	Obs*R-squared

المصدر: من مخرجات E-Views10

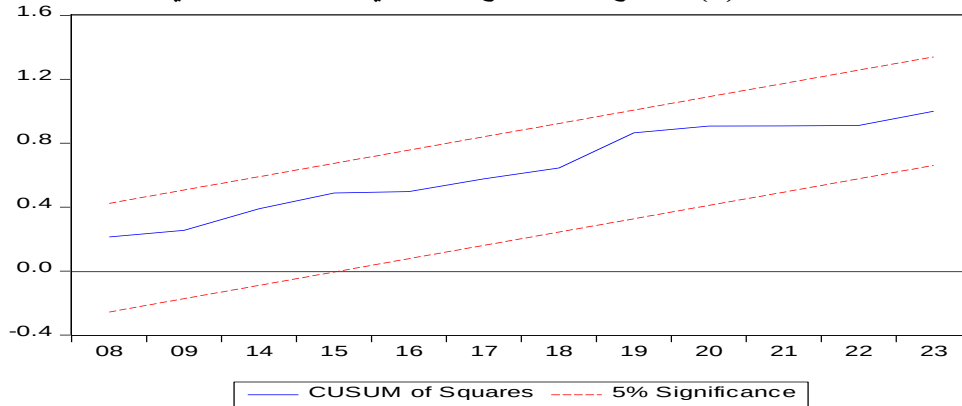
4.11. نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

تم اجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum Squares) للتحقق من خلو البيانات من أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، وذلك من خلال الشكلين (8) و (9) اظهرت نتائج الاختبارات ان المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي تقع داخل الثقة عند مستوى معنوية 5% وهل يدل علي ان متغيرات النموذج مستقرة ومنسجمة في الاجلين القصير والطويل .

الشكل (8) يوضح المجموع التراكمي للبواقي



الشكل (9) يوضح والمجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر : من مخرجات برنامج E-Views10

5.11. نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ :

سيتم في هذا الجانب توضيح نتائج العلاقة في الاجل الطويل وتفسير معلمة تصحيح الخطأ .

الجدول (10) يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0488	2.192340	0.105849	0.232056	D(DNON_OILEX(-1))
0.0005	4.663818	0.138368	0.645322	D(DNON_OILEX(-2))

0.1764	-1.436435	4.65E-06	-6.68E-06	D(BC)
0.0764	1.939060	6.81E-06	1.32E-05	D(BC(-1))
0.0007	-4.526403	5.27E-06	-2.38E-05	D(BC(-2))
0.0419	-2.277256	3.50E-07	-7.98E-07	D(M2)
0.2903	-1.106357	6.29E-07	-6.96E-07	D(M2(-1))
0.0000	-8.503039	7.18E-07	-6.11E-06	D(M2(-2))
0.0002	-5.154307	0.000399	-0.002057	D(IS_G)
0.0000	-11.14029	0.107289	-1.195230	CointEq(-1)*

المصدر : من مخرجات E-Views10

يتضح من نتائج الجدول السابق أن معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)^*$ والذي يكشف عن الاختلالات الحاصلة في الأجل القصير باتجاه إعادة التوازن في الأجل الطويل وعليه سوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والتمثلة في السياسية النقدية والمعبر عنها باستخدام عرض النقود الواسع ، حجم الائتمان المحلي ، سعر الصرف الرسمي ، والسياسة المالية المتمثلة في إجمالي الانفاق الاستثماري إلى إجمالي الانفاق وبين المتغير التابع والتمثل في تنوع الصادرات غير النفطية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا ما أوضحته نتيجة معامل تصحيح الخطأ ECT أو سرعة التكيف حيث بلغت (-1.19) وهي معنوية وسالبة عند مستوى 5% حيث تحقق الشرط الضروري والكافي، حيث يوضح معامل تصحيح الخطأ الفترة الزمنية التي يحتاجها المتغير التابع لكي يتحقق له التوازن مع المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل ، ويلاحظ من الجدول أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بمقدار 1.19 اتجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها أي أنه عندما ينحرف متغير تنوع الصادرات غير النفطية خلال المدي القصير في الفترة $(t-1)$ عن قيمته التوازنية فإن سرعة التكيف نحو التوازن على المدي الطويل تستغرق حوالي 8 أشهر للرجوع إلى قيمته التوازنية .

الجدول (11) يوضح نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC	0723-1.60	4.50E-06	-0.035525	0.9722
EXC	-0.031493	0.013648	-2.307541	0.0397
M2	0738.22	7.03E-07	1.169653	0.2648
IS_G	-0.000212	0.000526	-0.403946	0.6934
C	0.101511	0.014386	7.056293	0.0000

$$1 * M2 - 0.0002 * IS_G + 3 * BC - 0.0315 * EXC + 8.2223 EC = DNON_OILEX - (-1.60 + 0.1015)$$

المصدر : من مخرجات E-Views10

تشير نتائج تقدير معادلة الاجل الطويل الي محدودية فاعلية السياسة النقدية والمالية في تحقيق الهدف المنشود وهو تنويع الصادرات غير النفطية، فمن ناحية السياسية النقدية نجد ان معلمة حجم الائتمان المحلي جاءت سالبة وقدرت ب (-1.6023) وغير معنوية ($\text{Prob} = 0.9722$) أي انه علي المدي الطويل ان زيادة حجم الائتمان لا يساهم في تنويع الصادرات غير النفطية ، وقد يشير ذلك انه في الاقتصاد الليبي ان أي زيادة في حجم الائتمان لا توجه نحو الأنشطة التصديرية غير النفطية بل في الغالب توجه نحو تمويل أنشطة استهلاكية او القطاعات غير الإنتاجية بدلا من تحفيز الأنشطة الإنتاجية وتنويع الصادرات . اما معلمة سعر الصرف فقد بلغت (-0.0315) وداله احصائيا أي معنوية عند مستوى 5% ($\text{Prob} = 0.0397$). هذا يشير إلى وجود علاقة عكسية مفادها ان انخفاض تنويع الصادرات غير النفطية نتيجة ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة الدينار الليبي) ويمكن تفسير ذلك أن انخفاض قيمة العملة قد يكون عبئاً لأنه يسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية والاعتماد الكبير على الواردات من مدخلات الإنتاج بدلا من خلق طاقات إنتاجية تدعم التصدير غير النفطي ، اما عرض النقود ظهرت إشارة معلمته موجبة وقدرت ب (8.2231)، لكنه غير معنوي إحصائياً ($\text{Prob} = 0.2648$) ، هذا يعني أن زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد الليبي لا يؤثر علي تنويع الصادرات لان زيادة السيولة النقدية توجه نحو الإنفاق الحكومي أو الأنشطة الاستهلاكية بدلاً من تحفيز الأنشطة الإنتاجية الموجهة للتصدير. وعليه يتبين لنا ان السياسة النقدية غير فعالة في توجيه ادواتها نحو تحقيق التنويع الاقتصادي . اما من ناحية السياسة المالية فقد اشارت نتائج الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق جاءت قيمته صغيرة جدا حيث قدرت معلمته ب (-0.000212) وغير معنوي ($\text{Prob} = 0.6934$). وهذا يدل علي ان الإنفاق العام الموجه نحو الاستثمارات والمشاريع التنموية لم تتركز نحو تشجيع القطاعات التصديرية غير النفطية بصورة مباشرة. أي ان السياسة المالية لم تشجع بشكل حقيقي تنويع الصادرات غير النفطية . اما المتغير الثابت فقد كانت قيمته موجبة وقدرت ب (0.1015) ومعنوية بدرجة مرتفعة ($\text{Prob} = 0.0000$)، وهذا يشير ان هناك عوامل أخرى خارج النموذج قد تؤثر بشكل إيجابي في تنويع الصادرات غير النفطية . وبناء علي ما سبق نجد كلا من السياسة المالية والنقدية غير فعالة في تنويع الصادرات غير النفطية وهذا نتيجة غياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية بما يضمن توجيه الائتمان والإنفاق الاستثماري نحو القطاعات الإنتاجية التصديرية .

6.11 اختبار Ramsey Reset Test للتوصيف الرياضي للنموذج:

من اجل التحقق من مدي ملائمة الشكل الدالي المستخدم في النموذج فقد تمت الاستعانة باختبار Ramsey Reset وقد أظهرت نتائج الاختبار ان قيمة F-statistic (1.30) ، t-statistic (1.41) وباحتمالية قدرها (0.28) وهي غير معنوية عند مستوي دلالة 5% ، عليه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص بأن النموذج لا يعاني من مشكلة في الصياغة (سوء التوصيف الرياضي) ، وان الشكل ملائم لتمثيل العلاقة محل الدراسة مما يعزز النتائج المستخلصة .

جدول (12) نتائج اختبار Ramsey Reset لتوصيف النموذج

Probability	df	Value	
0.2781	11	1.140890	t-statistic
0.2781	(1, 11)	1.301630	F-statistic

12. النتائج والتوصيات:

1.12 النتائج

النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1. اظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة لإستخدام اختبار (ADF)، للمتغيرات (DNON-EXOIL, BCK) أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى ومستقرة عند أخذ الفرق الاول لها، وهذا ما مكنا من استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء المزوجة (ARDL) لتحليل التكامل المشترك.
2. كشف اختبار (Bound Test) عن وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج.
3. من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test) لـ Jarque Bera Test ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وانه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي
4. من خلال نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، ان بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي .
5. من خلال نتائج اختبار عدم ثبات (تجانس) التباين Heteroskedasticity أن بواقي النموذج المقدر لايعاني من مشكلة اختلاف التباين بين الأخطاء.
6. من خلال نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum Squares)، يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج.
7. أظهرت النتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT ، أن سرعة التكيف حيث بلغت (-1.19) وهي معنوية وسالبة عند مستوي 5% ، وهذا يبذل على صحة نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model ، وتعني الإشارة السالبة سرعة التعديل من الاجل القصير الى الاجل الطويل، أي انه عندما ينحرف متغير تنويع الصادرات غير النفطية خلال المدي القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية فإن سرعة التكيف نحو التوازن علي المدي الطويل تستغرق حوالي 8 اشهر للرجوع الي قيمته التوازنية.
8. بينت النتائج أن علاقة الائتمان المحلي بالتنوع في الصادرات الغير نفطية جاءت سالبة وغير معنوية أي انه علي المدي الطويل ان زيادة حجم الائتمان لا يساهم في تنويع الصادرات غير النفطية، وان سعر الصرف يرتبط بعلاقة عكسية وداله احصائيا يعني ان ارتفاع سعر الصرف يؤدي على التقليل في تنويع الصادرات غير النفطية، اما عرض النقود علاقته طردية موجبة بتنويع الصادرات غير النفطية لكنها غير معنوية إحصائياً، أما علاقة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق بالتنوع في الصادرات الغير نفطية عكسية وغير معنوية. وبناء علي ما سبق نجد كلا من السياسة المالية والنقدية غير فعالة في تنويع الصادرات غير النفطية وهذا نتيجة غياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية وادواتها المختلفة بما يضمن توجيه الائتمان والإنفاق الاستثماري نحو القطاعات الإنتاجية التصديرية.
9. وضح اختبار Ramsey Reset Test للتوصيف الرياضي للنموذج أن النموذج لا يعاني من مشكلة في الصياغة (سوء التوصيف الرياضي)، وان الشكل ملائم لتمثيل العلاقة محل الدراسة مما يعزز النتائج المستخلصة.

مناقشة النتائج:

فيما يتعلق ببيان أثر أدوات السياسة النقدية على تنويع الصادرات غير النفطية، فقد أظهرت النتائج أن الائتمان المصرفي له أثر سلبي وغير معنوي لان الائتمان الممنوح من المصارف لم يوجه الى القطاعات الإنتاجية التي تساهم في التنويع الاقتصادي، وسعر الصرف يرتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية فتغير سعر الصرف الأجنبي بالارتفاع يُفترض أن يؤدي الي زيادة حجم الصادرات، إلا ان في ليبيا ارتفاع سعر الصرف أي تخفيض قيمة الدينار الليبي لم يكن محفزاً للصادرات الغير نفطية، بل علي العكس أد ألي زيادة تكاليف التصنيع وتراجع تنافسية السلع غير النفطية نظراً لاعتماد القطاع الإنتاجي المحلي على الواردات من مدخلات الإنتاج.

بينما عرض النقود ارتبط بعلاقة موجبة وغير معنوية، الامر الذي يشير أن السياسة النقدية غير فعالة في دعم التنويع الاقتصادي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى الفائلة بعدم وجود علاقة توازنية معنوية بين السياسة النقدية وتنويع الصادرات غير النفطية في الأجلين القصير والطويل. مما يعني عدم فاعلية أدوات السياسة

النقدية في التوجه نحو تنويع الصادرات غير النفطية، بسبب تركّز الائتمان في القطاعات غير الإنتاجية الامر الذي ادى الي ضعف القاعدة الإنتاجية في ليبيا وكذلك عدم توجيه عرض النقود نحو الأنشطة التصديرية. وفيما يتعلق بأثر السياسة المالية على تنويع الصادرات غير النفطية، فقد أوضحت النتائج أن الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام كان تأثيره سالباً وغير معنوي، مما يدل على ضعف توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على التصدير وضاءله حجم الاستثمار للقطاع الخاص، وهو ما يدعم الفرضية الثانية التي تفيد بعدم وجود علاقة توازنية معنوية بين السياسة المالية وتنويع الصادرات غير النفطية. مما يستخلص ضعف فعالية السياسة المالية في تحفيز التنويع الاقتصادي.

وبخصوص اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل فقد أظهر اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات، ما يشير إلى أن العلاقة النظرية قائمة، غير أن أثرها العملي محدود، مما يعني ضعف التنسيق المؤسسي بين السياسة النقدية والمالية حال دون تحقيق تأثير فعلي وفَعَال على التنويع الاقتصادي.

نستخلص أن نتائج النموذج القياسي تشير الي أن التكامل بين الأهداف والأدوات والسياسات الاقتصادية سوف يحقق التنويع الاقتصادي في ليبيا وعليه من اجل تحقيق ذلك فإن الامر يتطلب إصلاحات هيكلية ومؤسسية في إدارة السياسة الاقتصادية.

ومن خلال النتائج السابقة فإنه من اجل خلق طاقات تصديرية مستدامة وتعزيز مرونة الاقتصاد الليبي تجاه الصدمات النفطية فإنه من الضروري تبني آليات اقتصادية فعّالة لتوجيه أدوات السياسة الاقتصادية نحو القطاعات الإنتاجية بما يضمن التنويع الاقتصادي.

2.12. التوصيات:

1. إنشاء لجنة دائمة للسياسات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال التنسيق المؤسسي بين وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي مهمتها تحقيق المواءمة بين أهداف وأدوات السياسات النقدية والمالية بما يخدم التنويع الاقتصادي.
2. توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.
3. تبني نظام سعر صرف مرّن ومدار يعزز القدرة التنافسية للصادرات الليبية، مع المحافظة على الاستقرار النقدي والتحكم في معدلات التضخم.
4. رفع كفاءة الإنفاق الاستثماري العام وتخصيصه لتمويل المشروعات الإنتاجية الموجهة للتصدير.
5. تبني نهج مؤسسي متكامل للسياسات الاقتصادية، قائم على التنسيق والشفافية والحوكمة، وتوجيه الموارد المالية والنقدية نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

المراجع :

- البياتي، هدى مهدي، وجار الله غصون كاظم، (2024). التنويع الاقتصادي في العراق في ظل اجراءات السياسة المالية وتقلبات اسعار النفط، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (49)، العدد(146)، ص:166-173.
- الحصادي، عازة يوسف، (2023). العلاقة بين التنويع الاقتصادي والعوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2019-1990)، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للقفزات الزمنية الموزعة (ARDL)، مجلة عارف، عدد خاص بمؤتمر العلمي الثاني حول بيئة الاعمال في ليبيا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -اجدابيا، ص ص: 28-48 .
- الداعمي، حسن محمد جواد، (2018). أثر السياسة النقدية في متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام أنموذج FAVAR ، في بلدان مختارة خلال الفترة 1917-1990، رسالة دكتوراه ، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.
- الطاهر، قانة (2009)، اقتصاديات صرف النقود والعملات، ط1، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

- المطيري، عثمان حازم، (2022). اثر السياسة المالية في التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020م، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد (6)، العدد(22)، ص:123-154.
 - سعود، عصام عبد الخضر، و البيرماني، على مهدي عباس، (2024). دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (49)، العدد(145)، ص:123-154.
 - صبر، سعود سعيد ، جمال . (2021) . اثر تنويع نشاطات القطاعات الاقتصادية علي النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1980-2017) ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 4 ، العدد 2 ، ص ص 245-263 .
 - غانم، عادل محمد ؛ سلطان ، مهدي . (2020) ، العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي واثره علي الناتج المحلي الإجمالي باستخدام معادلات التكامل المشترك ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 30، العدد الأول ، ص ص 17- 30 .
 - تقرير منظمة"الوبك"، الشهري عن سوق النفط يوليو/2014. <https://www.opec.org>
 - تقرير منظمة"الوبك"، الشهري عن سوق النفط فبراير/2016. <https://www.opec.org>
 - النشرة الاقتصادية ، مصرف ليبيا المركزي ، اعداد متفرقة .
<https://cbl.gov.ly/micifaf/sites/2/2019/05/2019-1st-Quarter-Economic-Bulletin.pdf>
 - مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاءات الاقتصادية ، احصائيات التجارة الخارجية ، تقارير متفرقة ،
https://bsc.ly/economic_statistics
- المراجع الأجنبية :**
- Ashour. (2023). Asymmetric effect of real effective exchange rate and Saudi non-oil export determinants. Cogent Social Sciences, 9(2):1-30.
 - Ganbarov, F. Alieva, G., Babazade,I, (2020). The Role of Exchange Rates in Non-Oil Export Activity: Evidence from Azerbaijan. Journal Of Eastern European and Central Asian Research, Vol.7 No.3.
 - Ifeakachukwu, N.P, ALAO, A.A. (2018). Monetary Policy and Export Diversification in Nigeria. Valahian Journal of Economic Studies, Vol 9 (23) , Issue 1.